الفصل الرابع

- **وعـــد بلفـــور**

  الضوء الأخضر للاستيطان الصهيونى فى فلسطين

- **التوسع الاستيطانى :**

  سياسة ثابته لكل الحكومات الإسرائيلية .

- **الاستيطان قنبلة زمنية .**

وعد بلفور

فى ابريل ١٩١٧ أرسلت الحكومة البريطانية مذكرة سرية إلى يهود أمريكا جاء فيها :

(أن الحكومة البريطانية تعترف بجعل فلسطين موطنا قوميا لليهود وعلى منح يهود فلسطين جميع الحقوق القومية والسياسية والمدنية وعلى إطلاق الهجرة اليهودية إلى فلسطين من كل قيد ، وعلى تكوين شركة يهودية يكون لها حق امتلاك الأراضى ... إلخ) وفى نفس التاريخ ألقى الزعيم الصهيونى وايزمان محاضرة جاء فيها (إن الكثيرين يتطلعون لإنشاء الدولة اليهودية فى الحال ولكن تنفيذ هذا المشروع متعسر فى الوقت الحاضر وإن كان هدفنا هو الدولة اليهودية ، إلا أنها لا تأتى دفعة واحدة بل تأت على مراحل متعددة، وأول هذه المراحل أن توضع فلسطين تحت حماية دولة صديقة كبريطانيا مثلا ، تسهل لنا الهجرة والسكنى وتمكننا من تحضير الجهاز الإدارى اللازم لبلوغ هدفنا ، واستطيع أن أصرح بأن الحكومة البريطانية موافقة على هذه الخطة ومستعدة لتسهيل تنفيذها) .

ولعل هذا دليل قاطع على ما كان بين الانجليز والصهاينة من اتفاق تام على مستقبل الحركة الصهيونية على أرض فلسطين ..!! بل أن وعد بلفور كان اللبنة الأولى فى إنشاء الكيان الصهيونى عن طريق الاستيطان[1] .

وعد بلفور والمؤامرات البريطانية الصهيونية :

وهنا كان مسعى الصهاينة :

١ - أخذ تعهد رسمى من الحكومات البريطانية بتسهيل إنشاء وطن قومى لها فى فلسطين.

٢ - السعى لدى زعماء الحلفاء فى عصبة الأمم ، والتى تكونت فيما بعد لوضع فلسطين تحت انتداب بريطانيا .

أما المطلب الأول فكان حصولهم على ذلك التصريح ، وقد سبق إصداره اتصالات بين الحركة الصهيونية والحكومة البريطانية حتى نهاية عام ١٩١٦ .. ثم تطورت هذه الاتصالات وأخذت الصفة السياسية العلنية وشبه الرسمية ، تمخضت جميعها عن هذا المولود غير الشرعى.

(١) القضية الفلسطينية - المؤلف .

المؤامرات الصهيونية ووعد بلفور :

ففى ٢ نوفمبر ١٩١٧ صدر هذا التصريح وهو خطاب موجه من اللورد روتشيلد الزعيم الصهيونى ونصه الرسمى كما أذاعته وزارة الخارجية البريطانية كما يلى : «الثانى من نوفمبر ١٩١٧» .

عزيزى اللورد روتشيلد :

يسرنى جداً أن أبلغكم بالنيابة عن حكومة جلالته التصريح التالى الذى ينطوى على العطف على أمانى اليهود الصهيونيين وقد عرض على الوزارة وأقرته :

« أن حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومى للشعب اليهودى فى فلسطين وستبذل غاية جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية . على أن يفهم جليا أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن ينقص من الحقوق المدنية والدينية التى تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن فى فلسطين ، ولا الحقوق أو الوضع السياسى الذى يتمتع به فى البلدان الأخرى وسأكون ممتنا إذا ما أحطتم الاتحاد الصهيونى علما بهذا التصريح »[١] .

الإمضاء : ارثر جيمس بلفور

(١) انظر النص الانجليزى لوعد بلفور فى ملاحق الكتاب .

هذا هو نص وعد بلفور والذى قال عنه المؤرخ البريطانى الشهير ارنولد توينبى :

« .. بالنسبة لتصريح بلفور أحب أن أقرر بلا لبس ولا ابهام أننى أعلم إنه كان مفهوما بصورة واضحة للمنظمة الصهيونية عند صدور التصريح ، وقد قبلت المنظمة التصريح على هذا الأساس .

وسلمت عصبة الأمم الانتداب على فلسطين لبريطانيا فى نطاق هذا المفهوم وهذه الشروط.. وأنى اعتقد أن بريطانيا قد أساءت التصرف بصورة بالغة فى ممارستها سلطات الانتداب . بل اعتقد أننا تولينا أمرا ليس فى مقدور دولة أن تتولاه . ورغم ذلك فلا محل للقول بأن اليهود قد أخطأوا فى ذلك الحين فهم التصريح وأنه يتضمن الوعد بإنشاء دولة يهودية !!؟ .

وإذا كانت عصبة الأمم قد خولت بريطانيا حق الانتداب على فلسطين بعد الحرب العالمية الأولى ، فإن هذا الانتداب ، مع بطلانه قانونا ، لا يخول لبريطانيا حق بيع أى جزء من فلسطين أو التنازل عنه أو هبته ، وبالتالى فإن وعد بلفور باطل تماماً من النواحى القانونية والإنسانية والأخلاقية ، وكل ما ترتب على هذا الوعد من هجرة يهودية ومن تقسيم ومن استيلاء على فلسطين بالباطل ومخالفة للقوانين الدولية ولحقوق الإنسان – وهو حق تاريخى ثابت

لا يمحوه كل ما طرأ بسببه من أحداث ومن تغييرات جغرافية أو سياسية على أرض فلسطين .

والسؤال عن القيمة القانونية لوعد بلفور ؟

والجواب عليه واضح جلى ، فمن بديهات القانون أن فاقد الشيء لا يمنحه لغيره وفى هذا المجال يقول الأستاذ بادفان الأستاذ القانونى الدولى فى جامعة السربون ورئيس محكمة العدل الدولية الأسبق : « لا يمكن لأية دولة أن تمارس اختصاصاتها لتلحق الضرر بدول أو شعوب أخرى . أن القانون الدولى ليعترف لبريطانيا بحقها فى ممارسة اختصاصاتها داخل حدود بلادها وعلى مواطنيها ، ولكن فلسطين التى يسكنها العرب منذ ١٣ قرنا لم تكن قط أرض بريطانية » !!.

وبذلك فإن « وعد بلفور » الذى منحته بريطانيا للصهيونية كقاعدة مكنتها من أن تبنى عليه أسس الدولة اليهودية فى فلسطين يعتبر لا قيمة له ولا يلزم الشعب الفلسطينى بأى حال لأن الدولة التى منحته لم يكن لها حق السيادة على فلسطين ولأن بريطانيا اتخذته على أرض فلسطين ..

وقد أراد الانجليز أن يفسروا كلمة وطن قومى التى جاء نصها فى التصريح National Home أنه ليس المراد به فلسطين كلها ، أما

اليهود ففسروه بمعنى أن تشمل فلسطين بأكملها كبيت أو كوطن لليهود ، ففى مؤتمر الصلح المنعقد فى باريس سنة ١٩١٩ وجه وزير الخارجية الأمريكية إلى المؤتمرين السؤال الآتى :

ما المقصود بالوطن القومى لليهود ؟ فكان جواب ويزمان : المقصود بهذه اللفظة أن تصبح فلسطين يهودية كما أن انجلترا انجليزية وأمريكا أمريكية !! وكثرت تخرصات اليهود حول هذه الأحاديث فأصدرت بريطانيا – تخديرا لأعصاب العرب – بيانا رسميا فى يونيو ١٩٢٢ على لسان الاستعمارى العتيق تشرشل جاء فيه :

« نشرت بيانات غير رسمية بأن الغاية المنشودة هى جعل فلسطين يهودية برمتها كما أن انجلترا انجليزية !!.. فحكومة جلالة الملك تعتبر هذه الآمال غير قابلة للتحقيق ، وتعلن بأنها لم تفكر فى إخضاع السكان العرب أو محوهم أو القضاء على لغتهم وآرائهم فى فلسطين » .

وسأرجع قليلا إلى ما دار بين الرجال الرسميين البريطانيين حول إصدار هذا التصريح :

فقد اجتمع مجلس الحزب الوزارى فى سبتمبر ١٩١٧ – أى قبل صدور هذا التصريح بشهرين – وتحدث فيه ارثر .ج. بلفور

ولويد جورج ولورد كيزرون وسمطس وهربرت صمويل :

قال بلفور أن عبارة الوطن القومى معناها فرض حماية بريطانية أو أمريكية تعطى فى ظلها كل ما يسهل لهم تأسيس مركز للثقافة القومية .

وقال لويد جورج : إن الفكرة التى استوحيناها واتفقنا عليها هو أن لا تفضى معاهدة الصلح بخلق دولة يهودية فى فلسطين فى الحال دون أخذ رأى أغلبية السكان ، غير أننا رأينا أن يفسح المجال لجعل فلسطين دولة يهودية فى المستقبل ، إذا استطاع اليهود أن يستفيدوا من التسهيلات التى أعطيناها لهم وحازوا أغلبية عددية فى فلسطين .

وقال سمطس : ستشهدون قريباً سيلا متدفقا من المهاجرين اليهود يغادرون البلاد التى يضطهدون فيها من المسيحيين ، وستشهدون فى الأجيال المقبلة دولة يهودية تنشأ من جديد فى فلسطين .

وقال هربرت صمويل : أن السياسة المقترحة تقوم على تسهيل هجرة اليهود وإسكانهم فى فلسطين على النحو الذى تسمح به حالة البلاد ومنح السلطات اليهودية حق تنفيذ المشروعات الكبرى

(١) المصدر السابق ، المؤلف .

واتخاذ التدابير لإنشاء إدارة محلية مستقلة استقلالا ذاتيا تمكن البلاد من أن تصبح فى أقرب وقت دولة مستقلة تحت إشراف أكثرية عددية من اليهود .

إذا فالإصرار على إنشاء دولة يهودية فى فلسطين أمر مفروغ منه ومتفق عليه بين السياسة الاستعمارية وغلاة الصهانية من اليهود قبل صدور هذا الوعد ، بل هو تحقيق لأهداف الصهيونية منذ مؤتمر بال عام ١٨٩٧ وكل ما كان من مفاوضات ومؤتمرات ولجان تحقيق ، إنما هو من قبيل السياسة البريطانية الاستعمارية ذات الوجهين ، أو الوجوه الكثيرة ، بل هى سياسة مرسومة لإفساح المجال لليهود للعمل على زيادة عددهم وتمكين منشآتهم فى فلسطين .

ولا شك فى أن جميع الأنظمة والشعوب التى عاشت فى فلسطن منذ عام ١٣٥ بعد الميلاد قد سمحت لليهود بالعيش فى فلسطين ، واعترفت لهم بحقوقهم وقد كان يعيش فى القدس دائماً جماعة من اتقياء اليهود ويدرسون الشريعة ، وكان النظام التركى يسمح بهذا - وقت السيادة العثمانية على بلاد المشرق العربى حتى قيام الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ ، ولعل الدولة الوحيدة التى انكرت على اليهود هذا الحق هى دولة الصليبيين[١] .

(١) ارنولد توينبى .

وفكرة الوطن القومى هى توسيع لهذا الوضع ، لقيام ٥٠٠٠٠ يهودى بدراسة الشريعة فى القدس ، و ١٢٠٠٠ يهودى يعملون فى المزارع كما كان الحال سنة ١٩١٧ ، كانت هذه هى الصبغة القديمة للوطن القومى اليهودى .

وقد استهدفت الحركة الوطنية ، التى كان يرأسها (ويزمان) والحكومة البريطانية التى كان يرأسها (بلفور) توسيع قاعدة هذا الوطن اليهودى القومى ، واسباغ مظهر حديث عليه، وذلك بالسماح بهجرة أوسع وأن يخول اليهود الحق وتيسر لهم السبل للاستقرار ، فى أعداد محدودة فى فلسطين ، أعداد محدودة بالنظر لالتزام بريطانيا بعدم الإضرار بمصالح سكان فلسطين إذ ذاك ، كما سبق القول .

والآن ماذا عن هذا المطلب اليهودى ؟ بل هذا الحق المزعوم فى إنشاء دولتهم على أرض فلسطين !؟ هناك شيء فى القانون بل فى كل أشكال القانون ، يقول بسقوط الحق نتيجة التقادم ، فإذا أخذنا مثلا عام ١٣٥ الميلادى باعتباره التاريخ الذى قام فيه الرومان بطرد الجانب الأكبر من سكان فلسطين اليهود – فإذا أخذنا هذا التاريخ وقلنا أن سقوط الحق ينطبق حتى على هؤلاء الذين غادروا البلاد فى ذلك التاريخ ؛ ماذا يحدث لمدينة كبيرة كمونتريال ؟ لقد

كان هنود الالجو يسكنونها من ثلثمائة أو أربعمائة عام على الأكثر فهل يقال كذلك بضرورة عودة مونتريال إليهم ؟.

وهل يقال كذلك بعودة انجلترا لأهل ويلز ؟! إذا فعلينا أن نرسل سبعين مليونا من الانجليز ونجعل منهم لاجئين ؟ والأمر كذلك بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ويسكنها ما يقرب من مائتى مليون أن ترحيل هؤلاء كلاجئين أيضاً لإخلاء البلاد لأصحابها الأصليين من الهنود الحمر !؟

وعلى كل حال فتصريح بلفور يتصل اتصالا وثيقا بموضوع الحق المدعى لليهود فى فلسطين ..

والفقرة الأولى فى التصريح تنص على أن بريطانيا تتعهد بتأييد أو إقامة وطن قومى لليهود فى فلسطين .

أما الفقرة الثانية فتنص على أنه لا يتخذ أى إجراء من شأنه المساس بمصالح سكان البلد الذين كان العرب يؤلفون منهم إذ ذاك أى وقت صدور التصريح فى عام ١٩١٧ « ٩٠ فى المائة !! » .

لقد وضح غاية الوضوح وبصورة قبلها الدكتور ويزمان إذ ذاك أن وطن لا تعنى دولة ، ولو كان وطن يعنى دولة لكانت الفقرة

الأولى من تصريح بلفور تناقض الفقرة الثانية منه ، وهذه الفقرة الثانية التزام لا يقل إيجابا وحجية بالنسبة للحكومة البريطانية التى أصدرت التصريح وهو يفرض عليه « أن لا يقع أى حيف بحقوق ومصالح السكان الحالين فى البلاد – أى التسعين فى المائة من سكان البلاد !!.

التوسع الاستيطانى
سياسة ثابته لكل الحكومات الإسرائيلية

يقول الكاتب الإسرائيلى المعروف «يورى أفنرى» رئيس كتلة السلام الإسرائيلى وعضو الكنيست :

• مما لا شك فيه أن هدف الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة ، ومنذ نصف قرن مضى هو الاستيلاء على قطع أراض هائلة وإلحاقها بدولة إسرائيل بغض النظر عن عدد المستوطنين الذين يقيمون فى المستوطنات ويحدد افنيرى عدة وسائل تتبعها هذه الحكومات لتحقيق هذا الهدف :

١ – إقامة مستوطنات جديدة تحت غطاء توسيع المستوطنات القائمة ومثال ذلك هو توسيع باراك مستوطنة ايتمار ستة أضعاف لمخططها الهيكلى الأساسى . وكذلك مستوطنة «إفرات» التى تتوصل على عدة تلال بطول كيلو مترات عديدة بغية السيطرة على مساحة واسعة قدر الإمكان من الأرض بين الخليل وبيت لحم .

٢ – ربط المستوطنات بطرق التفافية ضخمة وشبه فارغة تماماً . وهـــى على أهمية لا تقل أهمية عن المستوطنات ذاتها ، فهى لا ترمى فقط إلى إيجاد شبكة إسرائيلية لا تتصل بأى

حال مع الشبكة الفلسطينية ، بل وإلى إغلاق المدن والقرى الفلسطينية.

٣ - إقامة المناطق الصناعية بين المستوطنات رغم أنها لا يوجد بها مصانع وذلك تحت غطاء خلق التواصل بين التجمعات السكانية اليهودية .

وتطرح حكومة إسرائيل عطاءات لبناء (٥٠٠) وحدة سكنية جديدة فى مستوطنى «ألفية متشيه» قرب قلقيلية و « جبعات بنيامين » قرب القدس ، يكون عدد الوحدات التى طرحتها حكومة باراك رسميا فى أقل من ٥ أشهر على الحكم حوالى (٤٦٠٠) وحدة جديدة . ويساوى هذا العدد حوالى نصف عدد الوحدات الاستيطانية التى طرحت عطاءات لإنشائها فى عهد حكومة بنيامين نتانياهو التى استمرت ٣ سنوات . وقد اتضح أن سياسة باراك الاستيطانية تشكل امتدادات للعهود والسياسات السابقة لحكومات العمل والليكود التى قادت إلى مصادرة أجزاء واسعة من الأراضى الفلسطينية والاستيطان فيها بشكل أدى إلى تمزيق الوحدة الجغرافية لهذه الأراضى لدرجة أن البعض يتساءل الآن عن جدوى إقامة الدولة المستقلة فى ظل هذا الوجود بإعادة النظر فى الاستراتيجية الفلسطينية القائمة على الدولة المستقلة واستبدالها بمطلب دولة واحدة للشعبين .

ويربط افنيرى بين باراك وجولدا مائير بقوله أنه الوريث الحقيقى لهذه المرأة التى قادت إسرائيل بخطى واثقة نحو كارثة هزيمة إسرائيل فى حرب أكتوبر . وذلك فى إشارة إلى سياسة باراك الاستيطانية والتى ستدمر عملية السلام . وهو بذلك يحذر من أن استمرار الاستيطان يؤدى إلى استمرار الصراع الفلسطينى الإسرائيلى رغم المفاوضات الجارية حاليًا.

وتشير معطيات النشاط الاستيطانى وفقًا لتقرير فلسطينى إلى عدم وجود فارق يذكر بين السياسة الاستيطانية التى اتبعت فى عهود حكومات كل من حزبى الليكود والعمل . وإن كان قادة الأخير أعلنوا عن سياسة خاصة بهم فى هذا الشأن عام ١٩٩٢ ، قبيل حدوث ما سمى الانقلاب السياسى الكبير الذى فاز فيه حزب العمل بقيادة اسحق رابين على منافسة الليكود بزعامة اسحق شامير. وهذه السياسة رمى رابين من ورائها فى ذلك الوقت إلى التجاوب مع المساعى الأمريكية الهادفة لإيجاد تسوية سياسية للصراع العربى – الإسرائيلى فقد رفع زعيم حزب العمل فى تلك الانتخابات شعار التوفيق بين نوعين من المستوطنات : الأول اسماه «المستوطنات الأمنية» والثانى «المستوطنات السياسية » معلنا عن عزمه وقف النوع الثانى . وقال رابين أن النوع الثانى لا أهمية أمنية له

وإنما قادة الليكود أرادوا من ورائه الحيلولة دون التوصل إلى تسوية سياسية .

وقد ارتفع عدد المستوطنين فى عهد « رابين ، بيريز » من (١٠٥) آلاف مستوطن عام ٩٢ إلى ١٩٤٥٠ ألفا فى عام ١٩٩٦ . ثم ارتفع العدد فى عهد نيتانياهو خلال ٣ سنوات من حكمه إلى (١٧٠ ألف مستوطن) .

ويشير التقرير إلى أن المشروع الاستيطانى فى الأراضى الفلسطينية قد بدأ بعد احتلالها عام ١٩٦٧ .

فقد بادرت الحكومة إلى اتباع سياسة سكنية .. استيطانية استراتيجية منذ الشهور الأولى وذلك بالاستيطان فى الأغوار وفى مدينة القدس المحتلة ، وظهرت الأهداف السياسية الأولى لهذا المشروع الاستيطانى «العمالى» فى «مشروع الون» الشهير لعام ١٩٧٠ .

أى وقت مبكر بعد الاحتلال الذى طالب بضم القدس الكبرى والغور لإسرائيل فى حال البحث عن حل سياسى . وبدأ التحول الأكبر فى المشروع الاستيطانى اليهودى بعد عام ١٩٧٣ ، وذلك بنشوء حركة « غوش امونيم » الاستيطانية ، فى ظل حكومة

حزب العمل التى بدأ الاستيطان معها على تماس المدن والقرى والأحياء الفلسطينية .

ويستكمل الليكود سياسة الاستيطان بعد صعوده إلى سدة الحكم عام ١٩٧٧ ، حيث اعطى لهذا المشروع منحنى جديداً أكثر خطورة لأنه بدأ الاستيطان قرب الخط الأخضر وتواصل بناء المستوطنات فى محيط المدن والتجمعات السكانية الفلسطينية بصورة أكبر . وظهرت فى هذه المرحلة مستوطنات ملاصقة لهذه التجمعات مثل «الوان موريه» و «يتسهار» و «اتيمار» وغيرها وزادت وتيرة الاستيطان بشكل أكبر فى الثمانينات خصوصا بعد عام ١٩٨٣ عندما تولى ايرييل شارون رئيس الليكود الحالى ، وزارة الدفاع .. حيث ظهرت المشروعات الاستيطانية التى حملت اسمه مثل « مشروع النجوم » القاضى بمحو الخط الأخضر الحالى بالاستيطان وإزاحته شرقا .

واللافت للنظر أن الاستراتيجية الإسرائيلية تقضى بأن تسلم كل حكومة سواء عمالية أو ليكودية الحكومة التى تليها أرضا خصبة للاستيطان عن طريق التصديق على المشاريع الهيكلية الاستيطانية . ولم تلتزم هذه الحكومات خصوصا فى عهد « رابين – بيزيز » بالتقسيم السياسى والأمنى للمستوطنات .

حيث جرى فى عهدها تعزيز مستوطنات يفترض بأنها ضمن تصنيف المستوطنات السياسية التى أعلن رابين عن عزمه توقف العمل فيها مثل مستوطنة عوفرا وغيرها وتظهر السياسة الاستيطانية التى يتبناها حزب العمل منذ عهد رابين وبيريز اهتمام هذا الحزب بالمواقع والكتل الاستيطانية ذات الأهمية لدولة إسرائيل فى أى حل نهائى قادم مثل ما يسمى القدس الكبرى ومناطق اللطرون وغرب رام وجنوب غرب نابلس والأغوار .

وعلى سبيل المثال ، فإن مستوطنتى «ألفية متشيه» و «جبعات بنيامين» اللتين قررت حكومات باراك تعزيزهما بـ ٥٠٠ وحدة سكنية جديدة ، تدخلان ضمن هذه الكتلة حيث تقعان على مقربة من الخط الأخضر والقدس .

اللافت للنظر أيضاً أن ايهود باراك وفى أقل من ٥ أشهر من حكمه اثبت أنه الابن البار لأيديولوجية حزب العمل الذى ينتمى إليه والتى ارسلت حكوماته المتعاقبة أساساً قوياً للاستيطان الذى ما زال متواصلا حتى اليوم . وأثبت أيضاً ثبات الاستراتيجية الإسرائيلية فى تسليم الراية من حكومة لحكومة مهما اختلفت توجهاتها الحزبية . وهذا ما يؤكد أن المشروع الاستيطانى مستمر ما لم تعلن السلطة الوطنية الفلسطينية وقفة حقيقية تجاهه لا سيما وأنها تدرك جيداً أنه لا سلام مع الاستيطان .

الاستيطان اليهودى قنبلة زمنية :

الاستيطان اليهودى على الأرض الفلسطينية يعتبر قنبلة موقوته ، وألغام المستوطنات وتهور المستوطنين يمكن أن يفجر فى لحظة واحدة كل الآمال فى نجاح أى من محادثات السلام المتعثرة أساساً[1] .

ويمكن القول أنه لا سلام مع المستوطنات ، وهذا ما يقوله الفلسطينيون وأنصارهم الآن، وهو ليس مجرد شعار للاستهلاك الإعلامى ، لأنه لا يمكن بالفعل الحديث عن أى سلام عادل وأمين فى ظل بقاء أكثر من ٣٦٠ ألف مستوطن يهودى يحتلون ١٧٤ مستوطنة تمزق أراضى الضفة الفلسطينية وأكثر من ١٨ مستوطنة تحيط القدس العربية وتخنقها من كل جانب ، و١٨ مستوطنة أخرى تغرس أنيابها فى المساحة الضيقة والمحددة لقطاع غزة.

غول الاستيطان الإسرائيلى :

ويدرك الفلسطينيون الآن أن الاستيطان هو الخطر الحقيقى الذى يتهدد مصيرهم ومستقبلهم لذلك يطلقون عليه اسم « غول الاستيطان » لأنه لا يتوقف فى الحقيقة عن قضم أراضيهم والتهام

(١) من بحث للدكتور سمير يوسف.

أجزائها قطعة بعد الأخرى .. ونذكر هنا أن حالة الاستيطان فى وقت توقيع اتفاقية كامب ديفيد لم تكن بالشكل الذى هى عليه الآن .. وقتها كانت الأطراف العربية مدعوة للتفاوض .. ثم تأخرت حتى دخلت عملية السلام مؤخراً .. بعد أن التهمت المستوطنات من الأرض الكثير .

بالمقابل فإن قطاعات واسعة فى المجتمع الإسرائيلى من داخل الحكومة وخارجها لا تزال تعتبر الاستيطان قضيتها الأولى والأساسية ، لذلك من المتوقع أن يتحول الاستيطان إلى واحد من أهم المعارك السياسية الداخلية التى قد تحدد أيضاً مصير الحكومة الإسرائيلية الجديدة رسمياً كان رئيس الحكومة باراك قد أعلن أن حكومته تنوى تجميد النشاط الاستيطانى فى الفترة المقبلة ، لكنه أكد أيضاً أن حكومته لا تنوى المساس بالكتل الاستيطانية القائمة ، لكن هذه الوعود سرعان ما تعرضت لكثير من التشكيك فى مصداقيتها ، ومن داخل أطراف إسرائيلية ، مراسل شئون الاستيطان فى صحيفة هاآرتس كتب يوم ٢٩ يونيو ٢٠٠٠ مقالاً بعنوان : « الحكومة تغيرت والبناء كما يبدو سيتواصل » جاء فى المقال « إن أحد مقربى باراك أعرب عن اعتقاده بأنه سيتصرف فى موضوع المستوطنات مثلما تصرف من قبله رابين وبيريز ، فى البداية سيقلص الموافقات ، ويجمد بعض المشاريع من أجل إرضاء الجناح اليسارى

فى حكومته ، وإرضاء أمريكا ، وبعد ذلك سيخفف هذه القيود ، وفى النهاية سيهتم من جديد بتوسيع المستوطنات داخل الضفة الفلسطينية » .

وبصرف النظر عن هذه التوقعات ، وما إذا كان يتحقق أم لا ، فإن هذا التشكيك فى موقف باراك يبدو أن له ما يبرره ، لأن البعض يعتقد أن الأحزاب اليمنية والدينية اليهودية هى وحدها المسئولة عن الاستيلاء على الأراضى الفلسطينية وبناء المستوطنات عليها ، بينما تؤكد الحقائق على مسئولية جميع الأطراف الإسرائيلية عن جريمة الاستيطان هذه ، اليسار ربما قبل اليمين أو معه ، والحكومات الإسرائيلية المتعاقبة من أول حكومة بن جوريون إلى الحكومة الثامنة والعشرين لا يهود باراك ، كان الاستيطان فى الضفة الغربية وقطاع غزة بدأ فوراً بعد هزيمة ١٩٦٧ ، وكانت الحكومة التى يقودها حزب العمل فى الفترة من ٦٧ – ١٩٧٧ هى المسئولة عن بناء شبكة المستوطنات حول القدس على امتداد وادى الأردن وفى أراضى الضفة وقطاع غزة .

لكن الانقلاب الذى حصل فى إسرائيل بعد نجاح مناحم بيجين فى انتخابات ١٩٧٧ أعطى للنشاط الاستيطانى اليهودى دفعة كبرى فأطلقت الحكومة العنان للحركات الاستيطانية الدينية خاصة حركة جوش أمونيم أو (كتلة المؤمنين) التى اعتبرت أنها

تملك تفويضاً إليها باستيطان أراضى الضفة الغربية التى تسميها التوراة أراضى يهودا والسامرة والحقيقة أن الدوافع الدينية لم تكن سوى غطاء لهذا النشاط الاستيطانى ، أما الدوافع الحقيقية فهى فى أغلبها سياسية واستثمارية فى الأساس .

فحزب الليكود مثلاً يرى أن توسيع قاعدة المستوطنات هى فرصته التاريخية لإقامة توازن سياسى مع النفوذ المعروف لحزب العمل نتيجة سيطرته التاريخية على « الكيوبوتسات » وهى مستعمرات كان حزب العمل قد أشرف على بنائها داخل لإسرائيل على الأراضى الفلسطينية التى احتلت عام ١٩٤٨ ، ويستمد حزب العمل رصيده الانتخابى من تصويت «الكيوبوستات» له .. بينما تؤكد عملية فرز الأصوات فى الانتخابات الأخيرة أن المستوطنين صوتوا فى غالبيتهم لصالح نتانياهو وليس باراك .. وإلى جانب هذه الدوافع السياسية كانت هناك دائماً دوافع « البيزنس » الذى تستفيد منه المجموعات الرأسمالية لذلك ارتبط النشاط الاستيطانى دائماً بأسماء معروفة فى عالم البيزنس ، ويعد المليونير الأمريكى اليهودى أروفين موسكوفيتش واحداً من أبرز رجالات المال المتحمسين بشدة للنشاط الاستيطانى وهو الممول الأساسى لجمعية عطيرت كوهنيم التى تتولى عملية بناء المستوطنات والأحياء الاستيطانية فى قلب القدس العربية .

لكن الطفرة الكبرى فى مجال الاستيطان كانت قد ارتبطت بعملية تهجير أكثر من ٨٥٠ ألف يهودى من الاتحاد السوفيتى قبيل انهياره وفى هذه الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٥ تضاعف تقريباً عدد المستوطنين اليهود . وفى ظل مؤامرة كبرى من الصمت المطبق والتعتيم الإعلامى الكامل جرت فى إسرائيل فى هذه الفترة أكبر عملية غسل أموال فى التاريخ ، كانت نفذتها جماعات ما يسمى بالمافيا الروسية التى نقلت جزءاً هاماً من نشاطها إلى إسرائيل ، وقد ذهب الجزء الأكبر من هذه الأموال التى جرى غسلها فى إسرائيل للنشاط الاستيطانى ، وتمويل بناء المستوطنات ، بينما جرى توظيف جزء أخر من هذه الأموال لتمويل حزب إسرائيل بعليا الذى يمثل اليهود الروس وتمويل عدد آخر من الأحزاب التى تدعم سياسة الاستيطان ، وقد نظرت المحاكم الإسرائيلية فى فضيحة أحد رموز هذه المافيا الروسية ، ويدعى جريجورى ليرنر الذى يمضى فى السجن عقوبة بسبع سنوات بعد إدانته فى قضايا غسل الأموال ورشوة الأحزاب التى تدعم وتساند التوسع الاستيطانى .

ورغم كل هذا الدعم الرسمى وغير الرسمى للنشاط الاستيطانى فإن الخطط التى كانت تسعى إلى جلب ٢ مليون مستوطن إلى هذه المستوطنات لم تتحقق ، وتؤكد كل المعلومات حتى الإسرائيلية أن هناك نسبة غير قليلة من مساكن المستوطنات لا

تزال شاغرة بدون سكان، ومع ذلك يجب القول بأن المستوطنات نجحت إلى حد كبير فى تحقيق الهدف الأمنى الذى أقيمت من أجله ، وهو إقامة شبكة واسعة من العوائق والحواجز السكانية اليهودية لتفصل وتمزق التجمعات والمدن الفلسطينية الكبرى ، ولذلك يطلق على خريطة الضفة الغربية اسم «جلد النمر» لأن التجمعات الفلسطينية تبدو مجرد بقع منعزلة ومفصولة بأكثر من ١٧٤ مستوطنة يهودية .

الوضع فى غزة يبدو مختلفاً بعض الشىء إذ لا يوجد فى حوالى ١٨ مستوطنة إسرائيلية هناك أكثر من ٥ آلاف مستوطن يهودى فقط ، لكن هذه المستوطنات تحتل مساحة تصل إلى ٢٠ ٪ تقريباً من أصل مساحة غزة المحدودة جداً ، والتى يعيش عليها أكثر من مليون ومائة ألف مواطن فلسطينى يشكلون أعلى معدلات إسكان بالنسبة للمساحة فى العالم كله . لكن المستوطنات فى غزة كما فى الضفة الغربية أقيمت أيضاً لأهداف أخرى وهى السيطرة على مخازن وخزانات المياه الجوفية ، فى غزة يسمع الناس بكل وضوح أصوات الموتورات وهى تعمل على مدار الساعة لضخ المياه من الأبار العميقة التى أقيمت عليها المستوطنات إلى داخل إسرائيل، بينما يعانى أكثر من مليون فلسطينى ندرة مياه الشرب وتلوثها ، مأساة المياه نفسها تتكرر فى الضفة الغربية ولا تخفى

الحكومات الإسرائيلية عزمها على الاستمرار فى السيطرة على خزانات المياه العميقة التى أقيمت فوقها المستوطنات الإسرائيلية ، وقد نشرت مؤخراً أرقام من مصادر إسرائيلية تشير إلى أن حصة المستوطن اليهودى من المياه الفلسطينية تصل إلى حوالى ٤٠ ضعف حصة المواطن الفلسطينى فى القرى والمدن المحيطة بالمستوطنات .

وبينما تمتلئ فى الصيف حمامات السباحة فى المستوطنات فإنه يصعب على الفلسطينى أن يوفر لأبنائه كوباً صالحاً للشرب من المياه التى يندر الحصول عليها.

كانت رغبة أمريكا فى فرض نوع من التسوية السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين قد اصطدمت بعقبة النشاط الاستيطانى المحموم الذى ترعاه حكومة الليكود ، وقد أدرك رئيس الوزراء السابق رابين هذه المسألة فحرص على رسم سياسة جديدة تتفادى التورط فى خلافات عميقة مع أمريكا بسبب بعض التجمعات الاستيطانية المتناثرة فى الضفة الغربية ، وعندما فاز فى انتخابات ١٩٩٢ رسم هذه السياسة التى يبدو أن باراك أو من يأتى بعده سوف يتمسك بها، والتى تعتمد على عدم استفزاز أمريكا بسبب التوسع العشوائى فى بناء المستوطنات مع الحرص فى الوقت ذاته على توسيع الكتل الاستيطانية الكبرى بحجة النمو والتطور الطبيعى لهذه المستوطنات .

وقد امتنع رابين فعلاً فى البداية عن إصدار أى تصاريح لبناء مستوطنات جديدة ، لكن هذه السياسة لم تصمد طويلاً ، وفى أبريل ١٩٩٥ صادقت حكومة رابين على مصادرة مساحات كبيرة من الأراضى فى القدس العربية .

كما صادقت حكومة حزب العمل على مشروع بناء التجمع الاستيطانى الكبير فى جبل أبو غنيم وهو المشروع الذى كان نتانياهو ينوى تنفيذه وتعطل بسبب الاحتجاجات العنيفة التى جمدته .

وإذا كانت هناك بعض الاختلافات بين معسكرى اليمين واليسار الإسرائيليين فى موضوع النشاط الاستيطانى ، فإن الأمر يتحول إلى شبه اتفاق كامل عندما يتم الحديث عن النشاط الاستيطانى من القدس .. وبشكل خاص فى القدس العربية .. ومن المؤسف القول بأن النشاط الاستيطانى المكثف والمدعوم رسمياً قد نجح فى رفع عدد اليهود داخل القدس العربية من صفر إلى ١٨٠ ألف يهودى إسرائيلى خلال الأعوام الثلاثين بعد احتلال القدس عام ١٩٦٧ ومن المتوقع أن تستمر حكومة شارون الجديدة فى دعم الخطة الاستيطانية لتوسيع حدود مدينة القدس الكبرى لضمان تحقيق أغلبية يهودية ساحقة ، وتحويل الفلسطينيين إلى مجرد أقلية حتى داخل القدس الشرقية ، بينما لا يسمح بإعادة تقسيمها، كما تهدف هذه الخطة الاستيطانية إلى عزل القدس العربية عن محيطها

وامتدادها العمرانى الفلسطينى وخاصة عزلها عن مدينتى بيت لحم ورام الله .

ومن شأن هذا النشاط الاستيطانى أن يؤثر من الآن على مصير ومستقبل المفاوضات التى ستقرر الوضع النهائى ، فالدولة الفلسطينية إذا ما قدر لها أن تقام ستكون مقطعة الأوصال سواء بالمستوطنات أو بالطرق الالتفافية ، وقد لا تجد السلطة الفلسطينية فى القدس شيئاً تفاوض عليه إذا ما استمرت حكومة شارون هى الأخرى فى دعم مخططات الاستيطان اليهودى فى القدس العربية .

وتضاف إلى كل ذلك المخاطر اليومية لممارسات المستوطنين المتطرفين والاعتداءات التى تشنها الحركات الاستيطانية الإرهابية على المواطنين الفلسطينيين المدنيين .

فالمستوطنات هى واحدة من أهم البؤر التى تنمو فيها الحركات السرية الإرهابية المتطرفة فى إسرائيل وخاصة بعد أن سمحت الحكومة للمستوطنين بحمل السلاح بدعوى الدفاع عن النفس .